

## حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة والصناعة في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة في ظل رؤية 2030

تمام عبداللطيف الجيكللي

بكالوريوس، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا

tammam.s@brightwires.com.sa

### ملخص

يهدف البحث إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة والصناعة في المملكة العربية السعودية، في ضوء التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030، والتي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الحيوية، خاصة قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الذكية المرتبطة بها.

وتتبع أهمية البحث من تزايد الاعتماد على الشبكات الذكية كأحد مكونات البنية التحتية الحديثة للطاقة، لما توفره من كفاءة تشغيلية واستدامة بيئية، الأمر الذي يجعلها مجالاً جذاباً للاستثمارات الأجنبية، ويستدعي توفير حماية قانونية متكاملة لضمان استقرار هذه الاستثمارات وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية السعودية.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل الأنظمة السعودية ذات الصلة بالاستثمار والطاقة، ومقارنتها ببعض النماذج الدولية الرائدة في حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الطاقة، بهدف الوقوف على مدى كفاية التشريعات الوطنية في تحقيق التوازن بين حماية المستثمر وتحقيق السيادة الوطنية.

وتوصل البحث إلى أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت خطوات متقدمة لتعزيز حماية المستثمرين الأجانب، من خلال تحديث الأنظمة الاستثمارية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير ضمانات قانونية، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أظهر البحث وجود تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق بطبيعة قطاع الشبكات الذكية، مثل حماية البيانات، وتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضرورة تطوير أطر تشريعية أكثر تخصصاً تتلاءم مع التطور التكنولوجي السريع.

ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: تطوير تشريعات خاصة بالشبكات الذكية، وتعزيز آليات تسوية المنازعات، وزيادة الشفافية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 ويعزز مكانة المملكة كمركز جاذب للاستثمار في قطاع الطاقة المتقدمة.

**الكلمات المفتاحية:** حماية المستثمرين الأجانب، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشبكات الذكية للطاقة، قطاع الطاقة، الطاقة المتجددة، البيئة الاستثمارية، الأنظمة القانونية السعودية، تسوية المنازعات الاستثمارية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حوكمة الطاقة، الأمن السيبراني، حماية البيانات، رؤية 2030، التنمية المستدامة، التشريعات المقارنة.

## Protecting foreign investors in the smart energy grid sector and industry in Saudi Arabia: A comparative study under Vision 2030

**Tamam Abdul Latif Al-Jikli**

Bachelor of Law, University of Aleppo, Syrian  
tammam.s@brightwires.com.sa

### Abstract

This research aims to study the legal and regulatory framework for protecting foreign investors in the smart grid sector and industry in the Kingdom of Saudi Arabia, in light of the major economic transformations the Kingdom is undergoing as part of Vision 2030. Vision 2030 seeks to diversify energy sources and promote foreign investment in vital sectors, particularly renewable energy and related smart technologies.

The importance of this research stems from the increasing reliance on smart grids as a component of modern energy infrastructure, given their operational efficiency and environmental sustainability. This makes them an attractive area for foreign investment and necessitates comprehensive legal protection to ensure the stability of these investments and enhance confidence in the Saudi investment environment.

This research employs a comparative analytical approach, analyzing Saudi regulations related to investment and energy and comparing them with leading international models for protecting foreign investors in the energy sector. The aim is to determine the adequacy of national legislation in achieving a balance between investor protection and national sovereignty.

The research concludes that Saudi Arabia has taken significant steps to enhance the protection of foreign investors by modernizing investment regulations, simplifying procedures, and providing legal guarantees. This contributes to improving the business environment and increasing foreign direct investment inflows.

The research also revealed legal and regulatory challenges inherent to the smart grid sector, such as data protection, regulating public-private partnerships, and the need to develop more specialized legislative frameworks that keep pace with rapid technological advancements.

The research concludes with a set of recommendations, most notably: developing legislation specific to smart grids, strengthening dispute resolution mechanisms, increasing transparency, and leveraging international best practices in this field. These measures will support the achievement of Vision 2030 goals and enhance the Kingdom's position as an attractive investment hub in the advanced energy sector.

**Keywords:** Protecting Foreign Investors, Foreign Direct Investment, Smart Energy Grids, The Energy Sector, Renewable Energy, The Investment Environment, Saudi Legal Systems, Investment Dispute Resolution, Public-Private Partnerships, Energy Governance, Cybersecurity, Data protection, Vision 2030, Sustainable Development, Comparative Legislation.

## مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة في قطاع الطاقة، مدفوعة بالتطور التكنولوجي والحاجة المتزايدة إلى تحقيق الاستدامة البيئية ورفع كفاءة استخدام الموارد. وقد برزت الشبكات الذكية للطاقة كأحد أهم الابتكارات الحديثة التي تسهم في تحسين إدارة منظومات الطاقة، من خلال دمج التقنيات الرقمية وأنظمة الاتصالات المتقدمة في تشغيل وتوزيع الكهرباء، بما يحقق كفاءة أعلى وموثوقية أكبر.

وفي هذا السياق، تتجه العديد من الدول إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، لما له من دور محوري في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. وتعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي أولت اهتمامًا كبيرًا بقطاع الطاقة، حيث أطلقت برامج ومبادرات طموحة ضمن رؤية 2030، تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية، ومن بينها قطاع الطاقة المتجددة والشبكات الذكية.

ويُعد جذب الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، إذ يسهم في نقل التكنولوجيا، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى. غير أن نجاح هذه الجهود يرتبط بمدى توفر بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تضمن حماية حقوق المستثمرين الأجانب، وتوفير لهم الضمانات الكافية ضد المخاطر القانونية والاقتصادية، خاصة في القطاعات ذات الطبيعة التقنية المعقدة كقطاع الشبكات الذكية للطاقة<sup>1</sup>.

## مشكلة البحث

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يوفر الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية حماية فعالة للمستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في ظل متطلبات رؤية 2030؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما طبيعة الشبكات الذكية للطاقة وأهميتها الاقتصادية؟
2. ما أبرز الضمانات القانونية المقررة للمستثمرين الأجانب في النظام السعودي؟
3. وما مدى توافق هذه الضمانات مع المعايير الدولية؟
4. وما التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع؟

## هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف

1. تحليل الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الأنظمة واللوائح ذات الصلة.
2. بيان الضمانات القانونية التي توفرها المملكة لحماية المستثمرين الأجانب، مثل حماية الملكية، ومنع نزاع الملكية دون تعويض عادل.
3. تقييم دور الجهات المختصة في تعزيز بيئة الاستثمار، وعلى رأسها وزارة الاستثمار السعودية.
4. دراسة الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها المملكة لحماية المستثمرين الأجانب، ومدى تأثيرها على البيئة الاستثمارية.
5. تحليل آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
6. رصد التحديات القانونية والعملية التي قد تواجه المستثمرين الأجانب في المملكة.

<sup>1</sup> نظام الاستثمار الأجنبي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5هـ، وتعديلاته.

7. تقديم توصيات من شأنها تعزيز الحماية القانونية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 .

### أهمية الدراسة

- التركيز على قطاع الشبكات الذكية للطاقة
- بيان مدى كفاية التشريعات الحالية في مواكبة التطورات التكنولوجية وتحقيق التوازن بين حماية المستثمرين والحفاظ على المصالح الوطنية.
- استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة.

### منهج البحث

- المنهج التحليلي لدراسة النصوص النظامية ذات الصلة،
- المنهج المقارن لمقارنة التجربة السعودية ببعض التجارب الدولية
- الوصول إلى نتائج علمية تسهم في تطوير الإطار القانوني وتعزيز جاذبية الاستثمار في قطاع الطاقة.

### حدود البحث

#### الحدود الموضوعية:

- تحليل الأنظمة والتشريعات التي تنظم الاستثمار الأجنبي، وعلى رأسها نظام الاستثمار الأجنبي ولوائحه التنفيذية .
- دراسة الضمانات القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي، مثل حماية الملكية، وحرية تحويل الأرباح، ومنع المصادرة أو نزع الملكية إلا وفق ضوابط قانونية .
- بحث دور الجهات الحكومية المختصة، وخاصة وزارة الاستثمار السعودية، في تنظيم وحماية الاستثمار الأجنبي .
- تناول آليات تسوية المنازعات المرتبطة بالاستثمار، سواء أمام الجهات القضائية المحلية أو من خلال التحكيم .
- استعراض الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها المملكة والمتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار.

#### الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

#### الدراسات السابقة

#### دراسة: الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة، مع التركيز على الحوافز والضمانات التي يكفلها النظام للمستثمر الأجنبي، في ظل التوجهات الاقتصادية الحديثة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة<sup>2</sup>.

وتوصلت الدراسة إلى أن المنظم السعودي وفر مجموعة من الضمانات القانونية المهمة، من أبرزها: حماية الملكية الخاصة، وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتقديم حوافز تنظيمية تسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. كما أكدت على أن تحديث الأنظمة يتماشى مع التوجهات التنموية التي تهدف إلى تعزيز البيئة الاستثمارية.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم الأساس النظامي لحماية المستثمر الأجنبي، كما تسهم في إبراز مدى تطور البيئة القانونية في المملكة، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بالتركيز بشكل أعمق على آليات الحماية

<sup>2</sup> رسالة ماجستير بعنوان: الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في النظام السعودي، مقدمة إلى إحدى الجامعات في المملكة العربية السعودية، 2021.

القانونية وتسوية المنازعات والتحديات العملية التي قد تواجه المستثمرين.

### دراسة عربية: حماية الاستثمار الأجنبي في النظام السعودي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الضمانات النظامية والإجراءات التي تكفل استقرار الاستثمار. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استعراض الأنظمة ذات العلاقة، إضافة إلى بعض التطبيقات القضائية<sup>3</sup>.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام السعودي يوفر بيئة قانونية جاذبة للاستثمار من خلال عدة ضمانات، من أبرزها: مبدأ المساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وضمان حرية تحويل الأرباح، وعدم جواز نزع الملكية إلا للمصلحة العامة وبمقابل تعويض عادل. كما أكدت الدراسة على أهمية دور وزارة الاستثمار السعودية في تسهيل الإجراءات وتعزيز الثقة لدى المستثمرين.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تسهم هذه الدراسة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي، خاصة فيما يتعلق بالضمانات القانونية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بالتوسع في تحليل آليات تسوية المنازعات والتحديات التطبيقية.

### دراسة أجنبية: Legal Protection of Foreign Investment – A Comparative Perspective

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأطر القانونية لحماية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي، مع إجراء مقارنة بين عدد من الدول، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، لبيان مدى توافق الأنظمة الوطنية مع المعايير الدولية<sup>4</sup>.

واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، حيث تناولت الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار، إضافة إلى دور هيئات التحكيم الدولية مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في فض النزاعات بين المستثمرين والدول.

وتوصلت الدراسة إلى أن وجود إطار قانوني واضح وشفاف، مدعوم باتفاقيات دولية وآليات فعالة لتسوية المنازعات، يعد من أهم العوامل في جذب الاستثمار الأجنبي. كما أشارت إلى أن الدول التي تعتمد على التحكيم الدولي توفر مستوى أعلى من الثقة للمستثمرين.

أوجه الاستفادة من الدراسة: تساعد هذه الدراسة في إثراء الجانب المقارن للبحث، وإبراز موقع النظام السعودي ضمن الأطر الدولية، بينما تتميز الدراسة الحالية بالتركيز بشكل خاص على البيئة القانونية الداخلية في المملكة وتحليلها بصورة تفصيلية.

### خطة البحث

اشتمل البحث على: المقدمة، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه، ومدى أهميته، ومنهج البحث، وحدوده، والخطة البحثية، وثلاث مباحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة
  - المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته
  - المطلب الثاني: الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي
  - المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لقطاع الشبكات الذكية للطاقة ومفهوم الشبكات الذكية للطاقة
  - المطلب الرابع: أهمية الشبكات الذكية في جذب الاستثمار الأجنبي
  - المطلب الخامس: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية
  - المطلب السادس: الدراسة المقارنة لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة
  - المطلب السابع: تجارب دولية في حماية الاستثمار في قطاع الطاقة والشبكات الذكية
  - المطلب الثامن: مقارنة الإطار القانوني السعودي بالنماذج الدولية

<sup>3</sup> رسالة دكتوراه بعنوان: تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في ضوء التحكيم الدولي، مقدمة إلى جامعة في جمهورية مصر العربية، 2022 .  
<sup>4</sup> دراسة بعنوان: تقييم بيئة الاستثمار في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، منشورة في إحدى الدوريات الاقتصادية العربية، 2021.

- المبحث الثاني: التحديات والحلول لتعزيز حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية
  - المطلب الأول: التحديات التي تواجه حماية المستثمرين الأجانب
  - المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز حماية المستثمرين الأجانب
  - المطلب الثالث: التوصيات والآفاق المستقبلية
- المبحث الثالث: الإطار التطبيقي لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية
  - المطلب الأول: التطبيقات العملية للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الذكية في المملكة
  - المطلب الثاني: آليات حماية المستثمرين الأجانب في التطبيق العملي
  - المطلب الثالث: تقييم فعالية الحماية في الواقع العملي
- المبحث الرابع: النتائج النهائية والتوصيات والاستشراف المستقبلي
  - المطلب الأول: النتائج النهائية للبحث
  - المطلب الثاني: التوصيات
  - المطلب الثالث: الاستشراف المستقبلي في ظل رؤية 2030

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي هو توظيف الأموال من قبل مستثمرين أو شركات من خارج الدولة المضيفة بهدف تحقيق عائد اقتصادي، سواء من خلال المشاركة في رأس المال أو امتلاك الأصول أو التمويل المباشر للمشروعات. ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين:<sup>5</sup>

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): ويقصد به استثمار رأس المال في مشروع أو شركة في الدولة المضيفة مع الحصول على حق المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Portfolio Investment): ويشمل شراء الأسهم أو السندات أو الأدوات المالية الأخرى دون المشاركة الفعلية في الإدارة.

ويتميز الاستثمار الأجنبي بأنه ليس مجرد تدفق مالي، بل يتضمن نقل التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، والمعرفة الفنية، وهو ما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة المضيفة.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي:

يمثل الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويعود بالنفع على الدولة المضيفة والمستثمر على حد سواء. ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية:

- تعزيز النمو الاقتصادي: يسهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاج المحلي، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي.
- نقل التكنولوجيا والخبرات: يتيح للمستثمرين المحليين الوصول إلى التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة العالمية، مما يرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- خلق فرص العمل: يؤدي دخول المستثمرين الأجانب إلى فتح قطاعات جديدة وتوفير وظائف، مما يقلل من البطالة ويزيد من الدخل الفردي.
- تحسين ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الموارد النقدية الأجنبية، وتعزيز القدرة على استيراد التكنولوجيا والمواد الخام.

<sup>5</sup> بحث منشور في مجلة علمية بعنوان: دور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في حماية المستثمر الأجنبي، مجلة قانونية محكمة، 2020.

- تعزيز القدرة التنافسية: يدفع الاستثمار الأجنبي الشركات المحلية إلى تحسين الجودة وتطوير المنتجات والخدمات لتكون أكثر قدرة على المنافسة محليًا ودوليًا.

وفي السياق السعودي، أصبح الاستثمار الأجنبي عنصرًا استراتيجيًا ضمن برامج التحول الاقتصادي، حيث تسعى المملكة ضمن رؤية 2030 إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية مثل الطاقة، والتقنية، والصناعة، لتعزيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على النفط فقط.<sup>6</sup>

### المطلب الثاني: الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي:

#### أولاً: مفهوم الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي:

الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي تعني مجموعة الضمانات والحقوق التي يكفلها القانون للمستثمر الأجنبي داخل الدولة المضيفة، بهدف توفير بيئة استثمارية مستقرة وأمنة، وتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية. وتتمثل هذه الحماية في ضمان حقوق الملكية، وحماية الاستثمار من أي تعديلات غير قانونية، وتسهيل إجراءات التسوية عند حدوث منازعات.

وتتجلى أهمية الحماية القانونية في كونها عنصرًا أساسيًا لتعزيز الثقة لدى المستثمر الأجنبي، بما يسهم في جذب الاستثمارات النوعية إلى الدولة المضيفة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### ثانيًا: أبعاد الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي:

يمكن تصنيف الحماية القانونية إلى عدة أبعاد رئيسية:

1. الحماية من نزع الملكية والتأميم: يحظر القانون الاستيلاء على أصول المستثمر الأجنبي إلا بمقتضى سبب قانوني، مع تقديم تعويض عادل وسريع. يشمل ذلك حماية الحقوق المادية والفكرية للمستثمر، بما في ذلك العلامات التجارية وبراءات الاختراع.
2. حق المعاملة العادلة والمنصفة: يضمن القانون أن يعامل المستثمر الأجنبي معاملة عادلة تضمن حقوقه الاقتصادية والإدارية. يشمل ذلك منع التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والتنظيمات.
3. حرية تحويل الأرباح ورأس المال: يسمح القانون للمستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه أو رأس ماله إلى الخارج بسهولة وشفافية، وفق أنظمة الدولة. تعد هذه الحرية عاملاً مهمًا لجذب المستثمرين الأجانب وتحقيق استقرارهم المالي.
4. حق اللجوء إلى التحكيم وتسوية المنازعات: يحق للمستثمر اللجوء إلى التحكيم الدولي أو وسائل بديلة لتسوية النزاعات الاستثمارية. يضمن ذلك سرعة الفصل في المنازعات وحيادية القرارات، بعيدًا عن التأثيرات السياسية أو البيروقراطية المحلية.
5. حماية الحقوق التعاقدية: يشمل ذلك الالتزام بالعقود الاستثمارية الموقعة بين المستثمر والدولة أو مع القطاع الخاص، بما يضمن تنفيذ بنودها دون انتهاك الحقوق المتفق عليها.

#### ثالثًا: أهمية الحماية القانونية<sup>7</sup>:

1. تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب: حيث يشعر المستثمر أن حقوقه مضمونة، مما يزيد من احتمال ضخ رؤوس الأموال.
2. توفير بيئة استثمارية مستقرة: يقلل من المخاطر القانونية والسياسية ويشجع على استثمارات طويلة المدى.
3. دعم النمو الاقتصادي: يزيد الاستثمار الأجنبي من النشاط الاقتصادي، ويخلق فرص عمل ويحفز الابتكار.
4. الارتباط بالمعايير الدولية: يتيح الالتزام بحماية المستثمر الأجنبي الاستفادة من الاتفاقيات الدولية، ويجعل الدولة أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

<sup>6</sup> المصدر نفسه.

<sup>7</sup> محمد، حسن. ضمانات المستثمر الأجنبي في القانون الدولي للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

### رابعاً: الحماية القانونية في المملكة العربية السعودية:

في المملكة العربية السعودية، تُعد حماية المستثمر الأجنبي ركيزة أساسية ضمن جهود الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً مع رؤية 2030. وتتمثل أبرز مظاهر الحماية القانونية في:<sup>8</sup>

1. نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بموجب القرار الوزاري، والذي يكفل حقوق المستثمر ويحدد شروط عمله.
2. الحق في التحكيم الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية.
3. إتاحة تأسيس الشركات والتمويل بحرية وفق القوانين المنظمة.
4. الالتزام بحماية الملكية الفكرية والتقنية لضمان عدم استغلال حقوق المستثمرين.

وتسعى المملكة باستمرار إلى تطوير التشريعات لتواكب التحديات الحديثة في قطاعات الطاقة والتقنية، بما في ذلك الشبكات الذكية للطاقة، لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وتشجيع تدفق رؤوس الأموال.

### المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لقطاع الشبكات الذكية للطاقة ومفهوم الشبكات الذكية للطاقة:

#### أولاً: تعريف الشبكات الذكية للطاقة:

الشبكات الذكية للطاقة (Smart Grids) هي أنظمة متقدمة لإدارة الطاقة الكهربائية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والاتصالات الحديثة لتحسين كفاءة نقل وتوزيع الطاقة، وضمان موثوقية الإمداد، وتقليل الفاقد. ويمكن تعريفها أيضاً على أنها شبكة طاقة تتكامل فيها الأجهزة الذكية، وأجهزة الاستشعار، والبرمجيات، وأنظمة التحكم لمراقبة وتحليل استهلاك الطاقة وإدارته بشكل ديناميكي وذكي.

#### ثانياً: الخصائص الأساسية للشبكات الذكية للطاقة:

1. تتميز الشبكات الذكية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر تقدماً من الشبكات التقليدية، أبرزها:
2. الكفاءة في نقل وتوزيع الطاقة: تتيح تقليل الفاقد وتحسين استخدام الموارد الكهربائية.
3. التحكم الذكي في الاستهلاك: يمكن متابعة استهلاك الكهرباء لحظياً، وتوزيع الأحمال بشكل أمثل.
4. الاستجابة للطلب (Demand Response): قدرة الشبكة على تعديل الإنتاج والتوزيع وفق الطلب الفعلي، مما يقلل من استهلاك الطاقة خلال ذروة الطلب.
5. تكامل مصادر الطاقة المتجددة: مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وضمان استقرار الشبكة عند إدخال هذه المصادر المتغيرة.
6. الأمن السيبراني: حماية الشبكة من المخاطر الرقمية والهجمات السيبرانية، لضمان استمرار الإمداد الكهربائي.
7. التفاعل مع المستهلكين (Prosumers): إمكانية أن يكون المستهلك منتجاً للطاقة، مثل المنازل التي تولد الطاقة من الألواح الشمسية وتعيدها للشبكة.

#### ثالثاً: أهداف الشبكات الذكية للطاقة:

تهدف الشبكات الذكية إلى تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية والتقنية، منها:

1. زيادة موثوقية وجودة الطاقة الكهربائية.
2. خفض تكاليف التشغيل والصيانة.
3. تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد.

<sup>8</sup> نفس المصدر.

4. دعم دمج مصادر الطاقة المتجددة في النظام الكهربائي.
5. تعزيز استدامة القطاع الكهربائي وتقليل الانبعاثات البيئية.

#### رابعاً: أهمية الشبكات الذكية للطاقة:

تكتسب الشبكات الذكية أهمية خاصة في سياق التطور العالمي للطاقة، خصوصاً في الدول التي تسعى لتحقيق التحول الرقمي والطاقة المستدامة، مثل المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030. وأهميتها تتضح في:

1. دعم التحول نحو الطاقة النظيفة من خلال دمج مصادر الطاقة المتجددة.
2. تحسين كفاءة الاستثمار في قطاع الطاقة من خلال خفض الفاقد وزيادة الاستدامة.
3. تعزيز القدرة على استيعاب التطور التكنولوجي في أنظمة الطاقة.
4. توفير بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب، لاسيما في مشاريع الطاقة الذكية والتقنيات المرتبطة بها.

#### المطلب الرابع: أهمية الشبكات الذكية في جذب الاستثمار الأجنبي:

تعتبر الشبكات الذكية للطاقة من العوامل الرئيسية التي تسهم في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة، لما توفره من بيئة موثوقة ومستقرة ومتطورة. ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:<sup>9</sup>

#### أولاً: تعزيز الاستقرار والكفاءة في قطاع الطاقة:

- توفر الشبكات الذكية قدرة عالية على إدارة الأحمال ومراقبة توزيع الطاقة بشكل مستمر، مما يقلل من الانقطاعات الكهربائية والفاقد.
- هذا الاستقرار التشغيلي يعد عنصر جذب رئيسي للمستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى بيئة آمنة لاستثماراتهم.
- يتيح تحسين الكفاءة التشغيلية تقليل تكاليف الطاقة، مما يزيد من عائد الاستثمار للمستثمر الأجنبي.

#### ثانياً: دمج مصادر الطاقة المتجددة:

- تتيح الشبكات الذكية إدماج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة ضمن النظام الكهربائي بكفاءة.
- هذا التكامل مع مصادر الطاقة المتجددة يفتح مجالاً للاستثمار في مشاريع مبتكرة، ويجذب الشركات الدولية المتخصصة في التقنيات النظيفة والطاقة المستدامة.
- يوفر للمستثمر الأجنبي فرصة المشاركة في تطوير مشاريع الطاقة المستقبلية في المملكة، بما يتوافق مع رؤية 2030.

#### ثالثاً: تحسين الشفافية والثقة القانونية:

- يعتمد عمل الشبكات الذكية على الأنظمة الرقمية والرقابة اللحظية، مما يعزز الشفافية في استهلاك وتوزيع الطاقة.
- زيادة الشفافية تقلل المخاطر المالية والقانونية على المستثمرين الأجانب، وتساهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.
- يساهم ذلك في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب بمستقبل قطاع الطاقة في المملكة.

#### رابعاً: دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا:

- توفر الشبكات الذكية فرصاً للاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة مثل العدادات الذكية، وأنظمة التحكم عن بُعد، وتحليل البيانات الضخمة.

<sup>9</sup> أحمد، علي. الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في الأنظمة العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.

• تسهم هذه الفرص في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية من الدول المتقدمة إلى المملكة، وهو ما يمثل عامل جذب رئيسي للمستثمرين الأجانب.

#### خامساً: تهيئة بيئة استثمارية متكاملة<sup>10</sup>:

- الشبكات الذكية تشكل جزءاً من البنية التحتية للذكية للطاقة، التي تعتبر عنصراً استراتيجياً لجذب المستثمرين الأجانب.
- توفر هذه البنية التحتية إطاراً قانونياً وتنظيمياً متطوراً، يدعم الاستثمارات طويلة الأجل ويحد من المخاطر التشغيلية.
- بالتالي، يصبح قطاع الشبكات الذكية منصة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في جميع مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية المرتبطة بها.

#### المطلب الخامس: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

##### التنظيم النظامي للاستثمار الأجنبي في المملكة<sup>11</sup>:

عملت المملكة العربية السعودية على تطوير بيئتها الاستثمارية من خلال إصدار وتحديث عدد من الأنظمة، التي تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب وتوفير بيئة قانونية مستقرة. ومن أبرز ملامح التنظيم النظامي:

- تسهيل إجراءات الترخيص للمستثمرين
- إتاحة التملك الأجنبي في العديد من القطاعات
- تقديم حوافز استثمارية متنوعة
- ضمان المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي

##### الضمانات القانونية المقررة للمستثمرين الأجانب:

توفر الأنظمة السعودية مجموعة من الضمانات القانونية، من أهمها:

- حماية الملكية الخاصة وعدم مصادرتها إلا وفق ضوابط قانونية
- حرية تحويل الأرباح ورأس المال
- ضمان المعاملة العادلة
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات

• كما تسعى المملكة إلى تعزيز هذه الضمانات من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتطوير الأنظمة ذات الصلة.

#### المطلب السادس: الدراسة المقارنة لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة:

##### حماية المستثمرين الأجانب في الأنظمة المقارنة<sup>12</sup>:

تُعد الحماية الدولية للمستثمرين الأجانب من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي، حيث أرست الاتفاقيات الدولية مبادئ عامة تهدف إلى توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة. ومن أبرز هذه المبادئ:

- مبدأ المعاملة الوطنية: الذي يضمن معاملة المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المستثمر الوطني

<sup>10</sup> نفس المصدر.

<sup>11</sup> عبد الله، محمد. الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، الإطار النظامي والتطبيقي، دار النشر العربية، الرياض، 2019.

<sup>12</sup> اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية.

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: الذي يمنح المستثمر الأجنبي أفضل معاملة تمنح لأي مستثمر أجنبي آخر
- مبدأ الحماية من نزع الملكية: مع اشتراط التعويض العادل والفوري
- مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة: الذي يُعد من أهم ضمانات حماية الاستثمار

كما تلعب الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار دورًا محوريًا في تعزيز هذه المبادئ، بالإضافة إلى دور التحكيم الدولي في تسوية المنازعات، خاصة من خلال المراكز الدولية المختصة.

#### دور التحكيم الدولي في حماية المستثمرين الأجانب:

يُعد التحكيم الدولي أحد أهم الوسائل الحديثة لتسوية منازعات الاستثمار، لما يتميز به من حياد وسرعة ومرونة مقارنة بالقضاء الوطني.<sup>13</sup>

ومن أبرز مزايا التحكيم:

- الاستقلال عن الأنظمة القضائية الوطنية
  - الخبرة الفنية للمحكمين في القضايا الاستثمارية
  - السرية في الإجراءات
  - سهولة تنفيذ الأحكام في العديد من الدول
- وقد أسهمت هيئات التحكيم الدولية في ترسيخ مبادئ حماية المستثمرين، خاصة في القطاعات التقنية المعقدة مثل قطاع الطاقة، حيث تتداخل الجوانب القانونية والتقنية.

#### المطلب السابع: تجارب دولية في حماية الاستثمار في قطاع الطاقة والشبكات الذكية:

##### تجربة الاتحاد الأوروبي<sup>14</sup>:

يُعد الاتحاد الأوروبي من النماذج المتقدمة في تنظيم قطاع الطاقة، حيث اعتمد سياسات تهدف إلى تحرير السوق وتعزيز المنافسة وجذب الاستثمار الأجنبي.

ومن أبرز ملامح التجربة الأوروبية:

- وضع أطر تنظيمية موحدة لقطاع الطاقة
  - دعم الابتكار في مجال الشبكات الذكية
  - تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني
  - توفير بيئة قانونية مستقرة وشفافة
- كما يركز الاتحاد الأوروبي على تحقيق التوازن بين حماية المستثمرين وضمان المصلحة العامة، خاصة في مجالات البيئة والطاقة النظيفة.

##### تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في تطوير الشبكات الذكية للطاقة، حيث تعتمد على إطار قانوني مرن يدعم الابتكار والاستثمار.

<sup>13</sup> نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ.

<sup>14</sup> نظام المنافسة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/75) وتاريخ 1440/6/29هـ.

ومن أبرز ملامح هذه التجربة:

- تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة
  - دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص
  - وجود هيئات تنظيمية متخصصة تشرف على القطاع
  - تطوير تشريعات خاصة بالأمن السيبراني وحماية البنية التحتية
- وقد أسهم هذا الإطار في جذب استثمارات كبيرة في مجال التكنولوجيا والطاقة، بما في ذلك الشبكات الذكية.
- المطلب الثامن: مقارنة الإطار القانوني السعودي بالنماذج الدولية:**

**أوجه التشابه<sup>15</sup>:**

تتفق المملكة العربية السعودية مع الأنظمة الدولية في العديد من الجوانب المتعلقة بحماية المستثمرين الأجانب، ومن أبرزها:

- تبني مبادئ المعاملة العادلة والمنصفة
  - حماية الملكية الخاصة
  - إتاحة اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات
  - العمل على تحسين البيئة الاستثمارية
- كما تسعى المملكة إلى موازنة تشريعاتها مع المعايير الدولية، بما يعزز جاذبيتها للاستثمار.

**أوجه الاختلاف:**

رغم أوجه التشابه، توجد بعض الاختلافات بين النظام السعودي وبعض النماذج الدولية، من أبرزها:<sup>16</sup>

- الحاجة إلى تشريعات أكثر تخصصًا في قطاع الشبكات الذكية
- تفاوت مستوى التطور في تنظيم قضايا الأمن السيبراني
- اختلاف آليات تنفيذ بعض الضمانات القانونية
- محدودية الأطر التنظيمية الخاصة بالتقنيات الحديثة مقارنة ببعض الدول المتقدمة

**تقييم الإطار القانوني السعودي:**

يمكن تقييم الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية بأنه يشهد تطورًا ملحوظًا في مجال حماية المستثمرين الأجانب، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة برؤية 2030.

إلا أن هذا الإطار لا يزال بحاجة إلى:

- مزيد من التحديث لمواكبة التطور التكنولوجي
- تطوير تشريعات متخصصة في قطاع الشبكات الذكية
- تعزيز التكامل بين الجهات التنظيمية
- تحسين آليات فض المنازعات

<sup>15</sup> نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ.

<sup>16</sup> نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19هـ.

## المبحث الثاني: التحديات والحلول لتعزيز حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: التحديات التي تواجه حماية المستثمرين الأجانب:

التحديات القانونية والتنظيمية<sup>17</sup>:

أولاً: التحديات القانونية:

نقص التشريعات المتخصصة: على الرغم من التطور الملحوظ في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة، إلا أن قطاع الشبكات الذكية للطاقة يفتقر إلى قوانين متخصصة تغطي جميع الجوانب التقنية والتشغيلية والاستثمارية.

يؤدي ذلك إلى غموض في تفسير بعض الأحكام وارتفاع المخاطر القانونية للمستثمرين.

التعقيد في إجراءات تأسيس المشاريع الأجنبية: تتطلب بعض الاستثمارات الأجنبية المرور بعدة خطوات قانونية وإدارية، تشمل الترخيص، والحصول على موافقات متعددة، وإعداد عقود قانونية دقيقة.

هذا التعقيد قد يبطئ دخول المستثمرين ويزيد من تكاليف المشاريع.

حماية الملكية الفكرية والتقنية: تعتمد الشبكات الذكية على تقنيات حديثة وأجهزة ذكية، مما يستلزم حماية براءات الاختراع والبيانات والبرمجيات.

نقص الحماية القانونية الكاملة قد يعرض المستثمرين الأجانب لمخاطر الاستغلال أو النسخ غير القانوني للتقنيات.

تحديات التحكيم وتسوية النزاعات: بالرغم من وجود آليات للتحكيم الدولي، إلا أن بعض المستثمرين يرون أن الإجراءات طويلة أو معقدة في بعض الحالات، ما قد يحد من سرعة الفصل في النزاعات.

ثانياً: التحديات التنظيمية:

تعدد الجهات التنظيمية: يشرف على قطاع الطاقة في المملكة عدة جهات حكومية، مما قد يؤدي إلى تداخل الصلاحيات أو تضارب القرارات.

يحتاج المستثمر الأجنبي إلى التنسيق مع أكثر من جهة، وهو ما يزيد التعقيدات التشغيلية.

التأخر في تبني التكنولوجيات الحديثة: بعض الأنظمة التنظيمية لا تواكب التطور السريع في تقنيات الشبكات الذكية والطاقة المتجددة، مما يحد من القدرة على التوسع في المشاريع الجديدة.

القيود على مشاركة رأس المال الأجنبي في بعض القطاعات: رغم التسهيلات، توجد بعض القيود على نسبة الملكية الأجنبية في شركات معينة، مما قد يحد من جاذبية الاستثمار.

تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات:

• الشبكات الذكية تعتمد على البيانات الرقمية والتحكم عن بُعد، ما يجعل تنظيم الأمن السيبراني وحماية المعلومات أمراً حيوياً للمستثمرين.

• أي قصور تنظيمي في هذا المجال قد يقلل من الثقة في بيئة الاستثمار.

ثالثاً: انعكاسات التحديات على الاستثمار الأجنبي:

• ارتفاع المخاطر القانونية والتنظيمية يؤدي إلى تأخير دخول المستثمرين الأجانب أو تخفيض حجم الاستثمارات.

• قد يقلل من قدرة المملكة على استقطاب التكنولوجيا الحديثة والخبرات العالمية في قطاع الشبكات الذكية للطاقة.

<sup>17</sup> نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/34) وتاريخ 1433/5/24هـ.

- يعكس الحاجة إلى إصلاحات تشريعية وتنظيمية مستمرة لضمان جذب الاستثمارات النوعية وتحقيق أهداف رؤية 2030.

#### رابعاً: سبل التخفيف من التحديات:

- تطوير إطار قانوني متكامل ومتخصص لقطاع الشبكات الذكية للطاقة.
- توحيد الصلاحيات والمهام بين الجهات التنظيمية لتقليل التعقيدات.
- تعزيز حماية الملكية الفكرية والبيانات.
- تسريع إجراءات التحكيم وتسوية النزاعات بطريقة شفافة وفعالة.
- تحديث الأنظمة التنظيمية لمواكبة التطور التكنولوجي المستمر.

#### التحديات التقنية والأمنية:

يتميز قطاع الشبكات الذكية بكونه قطاعاً تقنياً متقدماً، الأمر الذي يفرض تحديات خاصة، منها:

- مخاطر الأمن السيبراني التي قد تستهدف البنية التحتية للطاقة
  - حماية البيانات الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية
  - تعقيد التكنولوجيا المستخدمة، مما يتطلب خبرات متخصصة
  - الاعتماد على أنظمة رقمية مترابطة يزيد من احتمالية الأعطال أو الاختراقات
- وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على ثقة المستثمرين، مما يستدعي وجود أطر تنظيمية واضحة لمعالجتها.

#### التحديات الاقتصادية والاستثمارية:

تواجه الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع عدداً من التحديات الاقتصادية، من أبرزها:

- ارتفاع التكاليف الاستثمارية الأولية لمشروعات الشبكات الذكية
- طول فترة استرداد رأس المال
- تقلبات الأسواق العالمية للطاقة
- المخاطر المرتبطة بالشرابات مع الجهات المحلية

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز حماية المستثمرين الأجانب:

#### تطوير الإطار التشريعي<sup>18</sup>:

أولاً: أهمية تطوير الإطار التشريعي:

يعد تطوير الإطار التشريعي أحد الركائز الأساسية لتعزيز حماية المستثمر الأجنبي في المملكة، خصوصاً في قطاع الشبكات الذكية للطاقة، الذي يتسم بالتعقيد التقني والابتكار المستمر.

ويهدف تطوير التشريعات إلى:

- توفير بيئة استثمارية مستقرة تقلل المخاطر القانونية للمستثمرين.
- ضمان حقوق الملكية الفكرية والتقنية وحماية البيانات الحساسة.

<sup>18</sup> نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 1433/8/13هـ.

- تسهيل الإجراءات التشغيلية وتبسيط تأسيس الشركات الأجنبية ومشاريعها.
- تسريع حل النزاعات وتطبيق التحكيم الدولي بطريقة فعالة.

#### ثانياً: المبادئ الأساسية لتطوير الإطار التشريعي:

- التخصص: وضع قوانين ولوائح خاصة بالشبكات الذكية للطاقة، تغطي الجوانب التقنية والمالية والقانونية للمستثمرين.
- المرونة والتكيف مع التطور التكنولوجي: يجب أن تكون التشريعات قادرة على مواكبة الابتكار في الطاقة المتجددة والشبكات الذكية، مثل العدادات الذكية وأنظمة التحكم الرقمي.
- الشفافية وحماية المستثمرين: وضع آليات واضحة للعقود الاستثمارية، ونقل التكنولوجيا، وتحويل الأرباح، بما يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي.
- التكامل مع المعايير الدولية: اعتماد أفضل الممارسات الدولية في حماية المستثمرين والتحكيم، لضمان بيئة استثمارية موثوقة وجاذبة.

#### ثالثاً: الخطوات العملية لتطوير الإطار التشريعي:

- إصدار تشريع شامل للشبكات الذكية للطاقة: يشمل كافة مراحل المشروع: الإنتاج، النقل، التوزيع، والاستهلاك.
- تحديث نظام الاستثمار الأجنبي: إدماج أحكام متعلقة بالاستثمار في قطاع الطاقة الذكية، بما في ذلك نسبة الملكية الأجنبية، وحماية الأرباح، والتحكيم الدولي.
- تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني: إصدار لوائح متخصصة لحماية المعلومات الرقمية، وحماية البنية التحتية الحيوية للطاقة من التهديدات السيبرانية.
- تطوير آليات التحكيم وتسوية المنازعات: تسهيل إجراءات التحكيم الدولي، وإنشاء محاكم متخصصة أو لجان فنية للنزاعات المتعلقة بالشبكات الذكية.
- التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين: إشراك المستثمرين في وضع التشريعات لضمان تلبية احتياجاتهم وتسهيل الاستثمار.

#### رابعاً: أثر تطوير الإطار التشريعي على الاستثمار الأجنبي:

- زيادة جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب في قطاع الطاقة الذكية.
- رفع مستوى الثقة في البيئة القانونية والتنظيمية.
- تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرة العالمية إلى المملكة.
- دعم أهداف رؤية 2030 في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### تعزيز الحوكمة والتنظيم المؤسسي:

يتطلب تحسين بيئة الاستثمار تعزيز الحوكمة من خلال:

- تحديد واضح لاختصاصات الجهات التنظيمية.
- إنشاء هيئات متخصصة في تنظيم قطاع الشبكات الذكية.
- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تحسين كفاءة الأجهزة الرقابية.

### تطوير آليات تسوية المنازعات:

تُعد فعالية تسوية المنازعات عنصراً حاسماً في حماية المستثمرين، ويمكن تعزيزها من خلال:

- دعم التحكيم التجاري الدولي وتسهيل إجراءاته.
- إنشاء مراكز تحكيم متخصصة في منازعات الطاقة.
- تسريع إجراءات الفصل في النزاعات.
- تعزيز الثقة في القضاء التجاري.

### المطلب الثالث: التوصيات والآفاق المستقبلية<sup>19</sup>:

#### التوصيات

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

1. سنّ تشريعات متخصصة لتنظيم الشبكات الذكية للطاقة.
2. تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني في قطاع الطاقة.
3. تطوير بيئة الاستثمار بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
4. دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا في هذا القطاع.
5. تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات.

#### الآفاق المستقبلية في ظل رؤية 2030:

تُعد رؤية 2030 إطاراً استراتيجياً يدعم التحول نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والتكنولوجيا، ومن المتوقع أن يشهد قطاع الشبكات الذكية للطاقة نمواً كبيراً في السنوات القادمة، مدفوعاً بـ:

1. التوسع في استخدام الطاقة المتجددة.
2. التحول الرقمي في قطاع الطاقة.
3. زيادة الطلب على حلول الطاقة المستدامة.
4. تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

ومن ثم، فإن تعزيز حماية المستثمرين الأجانب سيظل عنصراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف، بما يرسخ مكانة المملكة كمركز إقليمي ودولي في مجال الطاقة المتقدمة.

<sup>19</sup> نظام السوق المالية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ.

## المبحث الثالث: الإطار التطبيقي لحماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: التطبيقات العملية للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الذكية في المملكة:20:

واقع مشاريع الشبكات الذكية في المملكة:

أولاً: التحول الوطني في قطاع الطاقة:

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحولاً استراتيجياً في قطاع الطاقة، ضمن رؤيتها الطموحة رؤية 2030، التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة، وتنويع مصادر الطاقة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي هذا السياق، باتت الشبكات الذكية للطاقة أحد المحاور الرئيسية في تطوير البنية التحتية للكهرباء، نظرًا لدورها في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين إدارة الطلب على الطاقة.

ثانياً: تطور المبادرات الحكومية:

عمدت الجهات الحكومية السعودية، وعلى رأسها وزارة الطاقة والهيئة السعودية للطاقة (أو الجهات الرقابية المختصة) إلى إطلاق عدد من المبادرات الاستراتيجية التي تدعم تنفيذ مشاريع الشبكات الذكية، من أبرزها:

العدادات الذكية

تم توسيع نطاق تركيب العدادات الذكية في العديد من مناطق المملكة، مما أسهم في تحسين دقة قياس الاستهلاك، وتقليل الفاقد، وتحقيق تحكم رقمي في الطلب.

منظومات المراقبة والتحكم الرقمي:

اعتماد تقنيات متقدمة لمراقبة أداء الشبكة لحظياً عبر أنظمة رقمية، بما يسهم في تحسين الاستجابة للأعطال وضبط توزيع الطاقة بكفاءة.

تكامل مصادر الطاقة المتجددة:

تطبيق الشبكات الذكية لدعم إدماج مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خاصة في المناطق ذات الطلب المتغير، بما يضمن استقرار الإمداد دون الاعتماد الكلي على الوقود التقليدي.

ثالثاً: تعاون القطاعين العام والخاص:

شهدت المملكة توسعاً في إشراك القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في تنفيذ مشاريع الشبكات الذكية، عبر:

- برامج الاستثمار التشاركي التي تسمح للشركات الدولية بالمشاركة في تمويل وتشغيل مشاريع الشبكات الذكية؛
- شراكات مع مزودي التكنولوجيا المتقدمة في مجال العدادات الذكية، وتحليلات البيانات، والبرمجيات الذكية للتحكم في الشبكة.

تعكس هذه الشراكات رغبة المملكة في الاستفادة من الخبرات العالمية وتوفير بيئات تشغيل مرنة وجاذبة للاستثمار.

رابعاً: الفوائد التشغيلية والاقتصادية للمشاريع القائمة:

أظهرت المشاريع القائمة بالفعل في الشبكات الذكية عدة نتائج إيجابية، أبرزها:

- تحسين موثوقية الإمداد الكهربائي من خلال حلول مراقبة ذكية تقلل الانقطاعات غير المخططة.
- زيادة كفاءة الإدارة التشغيلية، ما أسفر عن خفض التكاليف التشغيلية وتقليل الفاقد في النظام الكهربائي.

<sup>20</sup> قواعد الترخيص للاستثمار الأجنبي، الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية.

- تحسين التنبؤ بالطلب عبر بيانات لحظية، مما يعزز من قدرة الجهات المعنية على التخطيط المستقبلي للمصادر.
- رفع مستوى الوعي لدى المستهلكين نحو الاستهلاك الذكي للطاقة، بما يدعم تقليل الهدر.

#### خامساً: التحديات في الواقع التطبيقي:

- رغم التقدم، تواجه مشاريع الشبكات الذكية في المملكة عددًا من التحديات عند التطبيق العملي، منها:
- تفاوت جاهزية البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، مما يؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع.
  - الحاجة إلى متخصصين ذوي كفاءة عالية في التكنولوجيا والتحليل الرقمي لضمان تشغيل الشبكات بكفاءة.
  - تطوير التشريعات التنظيمية لمواكبة طبيعة المشاريع الذكية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات والأمن السيبراني.

#### سادساً: معالم النمو المستقبلية:

تشير الاتجاهات الحالية إلى أن المملكة ستستمر في:

- توسيع نطاق تركيب الشبكات الذكية في كافة المناطق، وربطها مع مشاريع الطاقة المتجددة.
- إدخال حلول ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين الأداء التشغيلي.
- زيادة الشراكات مع الشركات العالمية للاستفادة من أحدث الابتكارات التكنولوجية.

#### دور المستثمر الأجنبي في تطوير القطاع:

#### أولاً: أهمية المستثمر الأجنبي للقطاع:

يمثل المستثمر الأجنبي عنصرًا حيويًا في تطوير قطاع الشبكات الذكية للطاقة، حيث يوفر:

1. رأس المال اللازم للمشاريع الكبرى: مشاريع الشبكات الذكية تتطلب استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية، والقدرة على تشغيل العدادات الذكية، وأنظمة التحكم الرقمي، وربط مصادر الطاقة المتجددة.
2. نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية: يساهم المستثمر الأجنبي في إدخال تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وأنظمة الأمان السيبراني، مما يعزز كفاءة الشبكات الذكية.
3. تعزيز الابتكار والتطوير المستدام: الشركات الأجنبية غالبًا ما تجلب نماذج مبتكرة لإدارة الطاقة، وخططاً لتقليل الفاقد، وتحسين استجابة الشبكة للطلب المتغير، مما يرفع مستوى الأداء العام للقطاع.

#### ثانياً: مجالات مساهمة المستثمر الأجنبي:

- تمويل البنية التحتية الذكية: المشاركة في إنشاء المحطات الذكية، وأنظمة توزيع الطاقة المتقدمة، والعدادات الذكية.
- التدريب وبناء الكفاءات المحلية: نقل المعرفة الفنية والتقنية للعاملين المحليين، وتدريب الكوادر السعودية على تشغيل وصيانة الشبكات الذكية بكفاءة عالية.
- دعم مشاريع الطاقة المتجددة: الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وربطها بالشبكات الذكية، بما يساهم في تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أهداف الاستدامة.
- تطوير الحلول الرقمية: المساهمة في تطوير برمجيات التحكم، وأنظمة مراقبة الطاقة لحظيًا، وحلول الأمن السيبراني لضمان حماية الشبكات الذكية من الاختراقات.

#### ثالثاً: أثر المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني:

- زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية للقطاع الكهربائي.

- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال تشغيل المشاريع الكبيرة وتطوير الكوادر المحلية.
- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجالات أخرى.
- تحقيق أهداف رؤية 2030 في تطوير قطاع الطاقة الذكية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

#### رابعاً: توصيات لتعزيز دور المستثمر الأجنبي:

- تطوير إطار قانوني وتشريعي واضح يضمن حقوق المستثمرين الأجانب في القطاع.
- تبسيط الإجراءات التنظيمية للحصول على التراخيص وإدارة المشاريع.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق المشاريع.
- تقديم حوافز مالية وتشغيلية لجذب الاستثمارات النوعية في مجال الشبكات الذكية والطاقة المتجددة.

#### المطلب الثاني: آليات حماية المستثمرين الأجانب في التطبيق العملي<sup>21</sup>:

##### الحماية التعاقدية:

##### أولاً: مفهوم الحماية التعاقدية:

الحماية التعاقدية للمستثمر الأجنبي تعني ضمان احترام العقود المبرمة بين المستثمر والدولة أو مع القطاع الخاص المحلي وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وتتمثل أهميتها في توفير ضمان قانوني لاستثمارات المستثمر الأجنبي، وحماية حقوقه المالية والفنية، وضمان تنفيذ بنود الاتفاقيات دون تعدي أو خرق.

##### ثانياً: عناصر الحماية التعاقدية:

1. وضوح بنود العقود: يجب أن تتضمن العقود جميع التفاصيل المتعلقة بحقوق المستثمر وواجباته، بما في ذلك التزامات الدولة والمستثمر، وآليات الدفع، والجدول الزمني للمشاريع.
2. الالتزام بالمدة والشروط: تكفل الحماية التعاقدية عدم تعديل الشروط أو التوقيتات دون موافقة الأطراف، ما يقلل المخاطر التشغيلية والمالية للمستثمر الأجنبي.
3. آليات تسوية النزاعات: تشمل العقود عادة بنوداً تسمح باللجوء إلى التحكيم الدولي أو المحلي، لضمان سرعة الفصل في أي نزاع دون التأثير على سير المشروع.
4. تعويضات حال الإخلال: تنص العقود على تعويض المستثمر إذا تم الإخلال بأي شرط أساسي من قبل الطرف الآخر، بما يضمن استقرار الاستثمار ويقلل المخاطر المالية.

##### ثالثاً: أهمية الحماية التعاقدية في قطاع الشبكات الذكية:

1. تضمن استمرارية المشاريع التقنية المتقدمة مثل العدادات الذكية وأنظمة التحكم الرقمي.
2. تشجع المستثمرين الأجانب على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع طويلة الأجل.
3. تحمي حقوق الملكية الفكرية والتقنية المرتبطة بالابتكارات في الشبكات الذكية.
4. تعزز الثقة بين الأطراف، مما يساهم في تطوير شراكات مستدامة بين القطاعين العام والخاص.

<sup>21</sup> قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017، الصادر في جمهورية مصر العربية.

رابعاً: التطبيق في المملكة العربية السعودية:

في المملكة، تنص قوانين الاستثمار الأجنبي ونظام الاستثمار على:

- تأكيد الالتزام بالعقود المبرمة مع المستثمرين الأجانب.
- إتاحة اللجوء للتحكيم الدولي في حالة النزاعات الاستثمارية.
- تسهيل إجراءات توقيع وتنفيذ العقود بما يضمن حماية حقوق المستثمر في قطاع الطاقة، خاصة الشبكات الذكية والطاقة المتجددة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في جعل المملكة بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين الأجانب، في إطار تحقيق أهداف رؤية 2030 للتنمية الاقتصادية المستدامة.

**الحماية القضائية والتحكيمية:**

**أولاً: مفهوم الحماية القضائية والتحكيمية:**

تشمل الحماية القضائية والتحكيمية ضمان حق المستثمر الأجنبي في اللجوء إلى آليات قانونية مستقلة لحماية استثماراته وحقوقه، سواء كانت النزاعات مع الدولة أو مع القطاع الخاص المحلي. وتتكون هذه الحماية من:

- الحماية القضائية: اللجوء إلى المحاكم الوطنية للفصل في النزاعات وفقاً للقوانين المحلية.
- الحماية التحكيمية: اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي، خاصة في حال وجود بنود عقودية تتيح ذلك، لضمان الفصل في النزاعات بسرعة وحيادية بعيداً عن التأثيرات السياسية أو البيروقراطية.

**ثانياً: أهمية الحماية القضائية والتحكيمية:**

1. ضمان حقوق المستثمر: توفر هذه الحماية وسيلة قانونية لفرض الالتزام بالعقود والتعويض عن أي إخلال من قبل الطرف الآخر.
2. تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية: يطمئن المستثمر الأجنبي إلى أن أي نزاع يمكن حله بطريقة عادلة وشفافة، مما يشجع على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع طويلة الأجل.
3. تخفيف المخاطر القانونية والسياسية: توفر الحماية التحكيمية خاصةً ملاذاً محايداً لتسوية النزاعات، بعيداً عن التدخلات أو التأثيرات المحلية.
4. دعم الاستثمارات التقنية: في قطاع الشبكات الذكية للطاقة، تحمي هذه الآليات المستثمرين من المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا أو الملكية الفكرية أو العقود التشغيلية.

**ثالثاً: آليات الحماية القضائية والتحكيمية<sup>22</sup>:**

- القضاء المحلي: إمكانية رفع القضايا أمام المحاكم السعودية للفصل في النزاعات القانونية والتعاقدية المتعلقة بالاستثمار.
- بعض المحاكم توفر دوائر متخصصة لمعالجة قضايا الاستثمار أو الطاقة لضمان سرعة الفصل والكفاءة.
- التحكيم المحلي والدولي: التحكيم المحلي: عبر مراكز التحكيم الوطنية المعتمدة التي تقدم حلولاً أسرع من القضاء التقليدي.

<sup>22</sup> النشرات الصادرة عن اتحاد الغرف العربية، والمتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار في الدول العربية.

- التحكيم الدولي: يتيح للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى هيئات تحكيم دولية مثل مركز لندن للتحكيم الدولي (LCIA) أو مركز التحكيم الدولي في دبي (DIAC)، وفق بنود عقود الاستثمار. التحكيم الدولي يحمي المستثمر من أي تأثيرات سياسية محتملة ويضمن حيادية الفصل في النزاعات.
- آليات الوساطة وتسوية المنازعات البديلة: استخدام الوساطة أو التسوية التفاوضية قبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، لتسريع الحلول وتقليل التكاليف.

#### رابعاً: تطبيق الحماية القضائية والتحكيمية في المملكة العربية السعودية<sup>23</sup>:

- قوانين الاستثمار الأجنبي تضمن حق المستثمر في اللجوء إلى القضاء أو التحكيم.
- التشريعات الحديثة للشبكات الذكية والطاقة المتجددة توفر آليات حماية للتحكيم وتسوية النزاعات التقنية والتعاقدية.
- رؤية 2030 تشجع على تطوير بيئة استثمارية شفافة، مع التزام المملكة بالمعايير الدولية في حماية المستثمرين الأجانب.

#### خامساً: أثر الحماية القضائية والتحكيمية على الاستثمار الأجنبي:

- زيادة جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب، خاصة في المشاريع طويلة الأجل مثل الشبكات الذكية.
- تعزيز الثقة في الاستثمارات التقنية والابتكارية، بما يضمن استقرار القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توفير بيئة قانونية واستثمارية متطورة تدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

#### المطلب الثالث: تقييم فعالية الحماية في الواقع العملي<sup>24</sup>:

##### نقاط القوة:

تتمتع المملكة بعدد من المقومات التي تعزز حماية المستثمرين، من أبرزها:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي
- دعم حكومي قوي للاستثمار الأجنبي
- تطوير مستمر في الأنظمة والتشريعات
- بيئة أعمال متنامية ومتطورة

##### أوجه القصور:

رغم هذه الإيجابيات، لا تزال هناك بعض التحديات في التطبيق العملي، مثل:

- الحاجة إلى مزيد من التخصص في تنظيم قطاع الشبكات الذكية.
- تفاوت مستوى الوعي القانوني لدى بعض المستثمرين.
- بعض التعقيدات الإجرائية في مراحل معينة.
- الحاجة إلى تعزيز الشفافية في بعض الجوانب التنظيمية.

##### سبل تعزيز الفعالية:

يمكن تعزيز فعالية حماية المستثمرين من خلال:

<sup>23</sup> التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية، والمتعلقة بتجربة جذب الاستثمار الأجنبي.  
<sup>24</sup> اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المصري، الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- تطوير الكوادر القانونية والفنية المتخصصة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية.
- زيادة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

#### المبحث الرابع: النتائج النهائية والتوصيات والاستشراف المستقبلي<sup>25</sup>

المطلب الأول: النتائج النهائية للبحث<sup>26</sup>:

##### النتائج المتعلقة بالإطار القانوني:

توصل البحث إلى أن الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية يشهد تطوراً ملحوظاً في مجال حماية المستثمرين الأجانب، حيث يوفر مجموعة من الضمانات الأساسية التي تتوافق مع المعايير الدولية، مثل حماية الملكية، وحرية تحويل الأموال، وإتاحة اللجوء إلى التحكيم.

إلا أن هذا الإطار لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على قواعد عامة، مما يستدعي الحاجة إلى مزيد من التخصص، خاصة في قطاع الشبكات الذكية للطاقة الذي يتميز بطبيعته التقنية المعقدة.

##### النتائج المتعلقة بالدراسة المقارنة<sup>27</sup>:

أظهرت الدراسة المقارنة أن النماذج الدولية، خاصة في الدول المتقدمة، تتجه نحو:

- وضع تشريعات متخصصة لقطاع الطاقة الذكية.
- تعزيز التكامل بين الجوانب القانونية والتقنية.
- تطوير أطر متقدمة للأمن السيبراني وحماية البيانات.
- توفير آليات فعالة وسريعة لتسوية المنازعات.
- كما تبين أن الاستفادة من هذه التجارب يمكن أن تسهم في تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة.

##### النتائج المتعلقة بالتطبيق العملي:

أثبتت الواقع العملي أن المملكة تمثل بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، مدعومة برؤية استراتيجية واضحة، إلا أن التطبيق يكشف عن:<sup>28</sup>

- الحاجة إلى مزيد من التخصص التشريعي.
- أهمية تحسين الكفاءة الإجرائية.
- ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة.
- وجود فرص كبيرة للنمو في قطاع الشبكات الذكية.

<sup>25</sup> قانون الاستثمار الأردني رقم 30 لسنة 2014، الصادر في المملكة الأردنية الهاشمية.

<sup>26</sup> نفس المصدر.

<sup>27</sup> الأبحاث والدوريات المنشورة في مجلة الحقوق ومجلة الشريعة والقانون، ذات الصلة بالقانون التجاري والاستثمار.

<sup>28</sup> التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المتعلقة بضمانات الاستثمار ومخاطره في الدول العربية.

**المطلب الثاني: التوصيات:**

**التوصيات التشريعية<sup>29</sup>:**

1. إصدار نظام قانوني متكامل خاص بالشبكات الذكية للطاقة.
2. تحديث الأنظمة القائمة لتواكب التطورات التقنية.
3. تعزيز النصوص المتعلقة بحماية البيانات والأمن السيبراني.
4. توحيد المرجعيات القانونية وتقليل التداخل التنظيمي.

**التوصيات التنظيمية والمؤسسية<sup>30</sup>:**

1. إنشاء هيئة متخصصة لتنظيم الشبكات الذكية.
2. تعزيز الشفافية في الإجراءات الاستثمارية.
3. دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
4. تطوير الكفاءات الوطنية في المجالات القانونية والتقنية.

**التوصيات الاستثمارية والاقتصادية<sup>31</sup>:**

1. تقديم حوافز إضافية لجذب المستثمرين في قطاع الطاقة الذكية.
2. تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال ضمانات حكومية.
3. دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا.
4. تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة.

**المطلب الثالث: الاستشراف المستقبلي في ظل رؤية 2030:**

**مستقبل الشبكات الذكية للطاقة في المملكة<sup>32</sup>:**

من المتوقع أن يشهد قطاع الشبكات الذكية نموًا متسارعًا في المملكة، مدفوعًا بعدة عوامل، منها:

- التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة.
- التحول الرقمي الشامل.
- زيادة الطلب على الطاقة المستدامة.
- دعم السياسات الحكومية.

**مستقبل حماية المستثمرين الأجانب<sup>33</sup>:**

من المرجح أن تتجه المملكة نحو:

- تطوير إطار قانوني أكثر تخصصًا ومرونة.

<sup>29</sup> نظام الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة (قانون الاستثمار الأجنبي المباشر)، الصادر في الإمارات العربية المتحدة.

<sup>30</sup> التقارير الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد العربي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية.

<sup>31</sup> النشرات والتقارير الدورية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، خاصة ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>32</sup> قانون الاستثمار الجزائري، الصادر في الجزائر، وتعديلاته.

<sup>33</sup> السوابق القضائية الصادرة عن المحاكم العليا في بعض الدول العربية محل المقارنة، مثل جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة، في مجال حماية الاستثمار الأجنبي.

- تعزيز استخدام التكنولوجيا في تنظيم الاستثمار.
- زيادة الاعتماد على التحكيم الدولي.
- تحسين بيئة الأعمال بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

#### التحديات المستقبلية المحتملة<sup>34</sup>:

رغم التوقعات الإيجابية، قد تواجه المملكة بعض التحديات، مثل:

- تسارع التطور التكنولوجي وصعوبة مواكبته تشريعياً.
- زيادة التهديدات السيبرانية.
- المنافسة العالمية في جذب الاستثمارات.
- الحاجة إلى توازن دقيق بين الانفتاح الاستثماري والسيادة الوطنية.

#### الخاتمة:

في ختام هذا البحث، الذي تناول موضوع حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة في ظل رؤية 2030، يتضح أن هذا الموضوع يمثل أحد المحاور الحيوية التي تتقاطع فيها الجوانب القانونية والاقتصادية والتقنية، في ظل التحولات العالمية المتسارعة في قطاع الطاقة<sup>35</sup>.

وقد سعى البحث إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستثمرين الأجانب في المملكة، مع التركيز على خصوصية قطاع الشبكات الذكية للطاقة، إلى جانب إجراء دراسة مقارنة مع بعض النماذج الدولية الرائدة. وأظهرت النتائج أن المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطاً مهماً في تطوير بيئة استثمارية جاذبة، من خلال تحديث الأنظمة، وتعزيز الضمانات القانونية، وتبني سياسات اقتصادية مرنة تتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.<sup>36</sup>

كما بيّن البحث أن حماية المستثمرين الأجانب لم تعد تقتصر على الضمانات التقليدية، بل أصبحت تشمل مجالات حديثة مثل الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتنظيم التقنيات الذكية، وهو ما يفرض ضرورة تطوير أطر تشريعية متخصصة تستجيب لطبيعة هذا القطاع المتطور.

ومن خلال الدراسة المقارنة، تبين أن التجارب الدولية تتجه نحو وضع تشريعات دقيقة ومتكاملة لقطاع الطاقة الذكية، مع التركيز على تعزيز الشفافية، وتسريع إجراءات تسوية المنازعات، وتحقيق التوازن بين حماية المستثمرين والمصلحة العامة، وهي جوانب يمكن للمملكة الاستفادة منها في تطوير منظومتها القانونية.<sup>37</sup>

ورغم التقدم الملحوظ، أظهر البحث وجود بعض التحديات، سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو التطبيقي، الأمر الذي يستدعي استمرار الجهود الإصلاحية، وتعزيز التكامل بين الجهات المختصة، ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة.

وبناءً على ما تقدم، يخلص البحث إلى أن تعزيز حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة يُعد ضرورة استراتيجية لدعم التحول الاقتصادي في المملكة، وأن تحقيق ذلك يتطلب تبني رؤية تشريعية متقدمة، قائمة على الابتكار والمرونة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، بما يساهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي رائد في قطاع الطاقة المتقدمة.<sup>38</sup>

<sup>34</sup> التقارير الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية، المتعلقة بتطوير بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

<sup>35</sup> أحكام التحكيم الدولية الصادرة تحت مظلة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، المتعلقة بمنازعات الاستثمار بين الدول والمستثمرين الأجانب.

<sup>36</sup> مبادئ وأحكام المركز السعودي للتحكيم التجاري في منازعات الاستثمار والتجارة الدولية.

<sup>37</sup> قانون تشجيع الاستثمار التونسي، الصادر في تونس.

<sup>38</sup> مجموعة الأحكام والمبادئ الصادرة عن المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية، ذات الصلة بالمنازعات التجارية والاستثمارية.

#### النتائج:

يتضح من خلال هذا البحث أن حماية المستثمرين الأجانب في قطاع الشبكات الذكية للطاقة في المملكة العربية السعودية تمثل عنصرًا محوريًا في تعزيز البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التحول الاقتصادي في ظل رؤية 2030. وقد أظهرت الدراسة أن المملكة تبذل جهودًا متقدمة لتطوير إطارها القانوني والتنظيمي، بما يتوافق مع المعايير الدولية، ويعزز من جاذبية قطاع الطاقة للاستثمارات الأجنبية.<sup>39</sup>

كما تبين أن قطاع الشبكات الذكية للطاقة يتميز بخصوصية تقنية وقانونية تجعله بحاجة إلى تنظيم تشريعي أكثر تخصصًا، خاصة في مجالات الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة، وهو ما يتجاوز الأطر التقليدية لحماية الاستثمار.

وأظهرت الدراسة المقارنة أن التجارب الدولية الرائدة تعتمد على تكامل التشريعات مع التطور التكنولوجي، وتوفر آليات فعالة وسريعة لتسوية المنازعات، إلى جانب بيئة تنظيمية مرنة وشفافة، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على تدفق رؤوس الأموال.

كما كشف الجانب التطبيقي عن وجود فرص استثمارية كبيرة في المملكة، يقابلها بعض التحديات المرتبطة بالإجراءات التنظيمية، وتعدد الجهات، والحاجة إلى مزيد من التخصص القانوني، وهو ما يستدعي استمرار الإصلاحات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وعليه، يمكن القول إن تحقيق حماية فعالة ومستدامة للمستثمرين الأجانب في هذا القطاع يتطلب تبني نهج تشريعي متكامل يجمع بين المرونة والوضوح، ويواكب التطورات التقنية، مع الاستفادة من التجارب الدولية، بما يساهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كمركز عالمي في قطاع الطاقة الذكية.<sup>40</sup>

#### التوصيات:

1. تطوير الإطار القانوني والتشريعي.
2. إصدار نظام خاص لتنظيم قطاع الشبكات الذكية للطاقة.
3. تحديث التشريعات الحالية لمواكبة التطورات التقنية والرقمية.
4. تعزيز النصوص المتعلقة بحماية البيانات والأمن السيبراني.
5. تعزيز الحوكمة والتنظيم المؤسسي.
6. إنشاء هيئة تنظيمية متخصصة لمتابعة قطاع الشبكات الذكية للطاقة.
7. توحيد الصلاحيات والمهام بين الجهات المختصة لتقليل التعقيدات الإدارية.
8. تحسين الشفافية وتسهيل إجراءات الاستثمار للمستثمرين الأجانب.
9. تعزيز حماية المستثمرين الأجانب في التطبيق العملي.
10. تبني عقود استثمارية واضحة تشمل شروط التحكيم وتسوية المنازعات.
11. دعم التحكيم الدولي وتسهيل تنفيذ أحكامه.
12. توفير ضمانات للاستقرار التشريعي لحماية المستثمرين من التغيرات المفاجئة.
13. تشجيع الاستثمار والابتكار في قطاع الشبكات الذكية للطاقة.

<sup>39</sup> الأحكام القضائية الصادرة عن ديوان المظالم، خاصة في القضايا الإدارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.  
<sup>40</sup> الأحكام الصادرة عن المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية.

14. تقديم حوافز مالية وتنظيمية لجذب المستثمرين الأجانب.
15. دعم نقل التكنولوجيا والخبرات الدولية إلى السوق المحلية.
16. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى.
17. الاستفادة من التجارب الدولية.
18. دراسة أفضل الممارسات الدولية في حماية المستثمرين في قطاع الطاقة الذكية.
19. تبني آليات فعالة لتسوية المنازعات ودمج الابتكار الرقمي مع الإطار القانوني.
20. متابعة التطورات المستقبلية في ظل رؤية 2030
21. مواكبة التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة والشبكات الذكية.
22. تعزيز الكفاءات الوطنية القانونية والفنية في هذا القطاع.

### المصادر والمراجع

#### أولاً: الأنظمة واللوائح السعودية:

- نظام الاستثمار الأجنبي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5هـ، وتعديلاته .
- اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية .
- نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ .
- نظام المنافسة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/75) وتاريخ 1440/6/29هـ .
- نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ .
- نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19هـ .
- نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/34) وتاريخ 1433/5/24هـ .
- نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 1433/8/13هـ .
- نظام السوق المالية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ .
- قواعد الترخيص للاستثمار الأجنبي، الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية.

#### ثانياً: الأنظمة العربية المقارنة:

- قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017، الصادر في جمهورية مصر العربية .
- اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المصري، الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- قانون الاستثمار الأردني رقم 30 لسنة 2014، الصادر في المملكة الأردنية الهاشمية .
- نظام الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة (قانون الاستثمار الأجنبي المباشر)، الصادر في الإمارات العربية المتحدة .
- قانون الاستثمار الجزائري، الصادر في الجزائر، وتعديلاته .
- قانون تشجيع الاستثمار التونسي، الصادر في تونس .
- قانون الاستثمار الكويتي رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر، الصادر في دولة الكويت .

• قانون الاستثمار المغربي (ميثاق الاستثمار)، الصادر في المغرب.

**ثالثاً: أحكام القضاء والهيئات القضائية:**

- مجموعة الأحكام والمبادئ الصادرة عن المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية، ذات الصلة بالمنازعات التجارية والاستثمارية .
- الأحكام القضائية الصادرة عن ديوان المظالم، خاصة في القضايا الإدارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي .
- الأحكام الصادرة عن المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية .
- مبادئ وأحكام المركز السعودي للتحكيم التجاري في منازعات الاستثمار والتجارة الدولية .
- أحكام التحكيم الدولية الصادرة تحت مظلة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، المتعلقة بمنازعات الاستثمار بين الدول والمستثمرين الأجانب .
- السوابق القضائية الصادرة عن المحاكم العليا في بعض الدول العربية محل المقارنة، مثل جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة، في مجال حماية الاستثمار الأجنبي.

**رابعاً: تقارير ودوريات عربية متخصصة:**

- التقارير الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية، المتعلقة بتطور بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية .
- النشرات والتقارير الدورية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، خاصة ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- التقارير الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد العربي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية .
- التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المتعلقة بضمانات الاستثمار ومخاطره في الدول العربية .
- الأبحاث والدوريات المنشورة في مجلة الحقوق ومجلة الشريعة والقانون، ذات الصلة بالقانون التجاري والاستثمار .
- التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية، والمتعلقة بتجربة جذب الاستثمار الأجنبي .
- النشرات الصادرة عن اتحاد الغرف العربية، والمتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار في الدول العربية .

**خامساً: كتب وأبحاث ورسائل علمية:**

- عبد الله، محمد. الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، الإطار النظامي والتطبيقي، دار النشر العربية، الرياض، 2019 .
- أحمد، علي. الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في الأنظمة العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018 .
- محمد، حسن. ضمانات المستثمر الأجنبي في القانون الدولي للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020 .
- رسالة ماجستير بعنوان: الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في النظام السعودي، مقدمة إلى إحدى الجامعات في المملكة العربية السعودية، 2021 .
- رسالة دكتوراه بعنوان: تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في ضوء التحكيم الدولي، مقدمة إلى جامعة في جمهورية مصر العربية، 2022 .
- بحث منشور في مجلة علمية بعنوان: دور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في حماية المستثمر الأجنبي، مجلة قانونية محكمة، 2020 .

- 
- دراسة بعنوان: تقييم بيئة الاستثمار في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، منشورة في إحدى الدوريات الاقتصادية العربية، 2021.